



EGYPTIAN INITIATIVE FOR PERSONAL RIGHTS



المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

دراسة

استثمار بلا تنمية مستدامة: ربح متوهم وخسائر محققة دراسة حالة لمصنع موبكو في دمياط

د. راجية الجرزاوي

مسئولة ملف الصحة والبيئة

وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

مارس 2014

استثمار بلا تنمية مستدامة: ربح متوهم وخسائر محققة

دراسة حالة لمصنع موبكو في دمياط

* مقدمة

لقيت الاحتجاجات الأهلية ضد التوسع في نشاط شركات البتروكيماويات في دمياط، وبالتحديد ضد شركة أجريوم، اهتمامًا واسعًا من الرأي العام في مصر. وتابع الناس عبر السنوات الماضية تطور الاحتجاجات، وتباين مواقف أطراف الصراع وحجج المؤيدين والمعارضين. ولا يزال النزاع، الذي بدأ منذ عام 2008 ضد شركة أجريوم مستمرًا ضد شركة موبكو (التي استحوذت على شركة أجريوم)، حتى الآن.

واكتسبت الحركة الشعبية ضد أجريوم/موبكو دلالات فريدة، لأنها الحركة الأكبر التي تشكلت دفاعًا عن حق يتعلق بالبيئة. كما كانت كذلك الأكثر تأثيرًا؛ حيث تمكّن السكان من دفع السلطات الحاكمة في ذلك الوقت، إلى الاستجابة لمطالبهم، ولو جزئيًا. كما سجل استخدام الأهالي لأسلوب التقاضي ضمن أساليبهم الاحتجاجية، سابقة لها قيمتها، فكانت من المرات النادرة التي يدور فيها نزاع قضائي حول التلوث البيئي، وحول حقوق الأفراد في المشاركة والتنمية المستدامة. وقد منحتنا أوراق ووثائق القضية، التي زادت على الألف صفحة، كمًّا كبيرًا من المعلومات عن الموضوع، لم يكن ممكنًا. لولا هذا الوصول إليها.

ولهذا، وجه برنامج العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية اهتمامًا خاصًا لدراسة الموضوع، وأوفد بعثة لزيارة دمياط، عاينت الوضع على الطبيعة، وزارت ميناء دمياط وشركتي موبكو وميثانكس، من شركات البتروكيماويات بالمنطقة الحرة بالميناء، وأجرت البعثة مقابلات مع المسؤولين فيهما، كما اتصلت بالعديد من قيادات أطراف النزاع، علاوة على المسؤولين التنفيذيين في محافظة دمياط، وكذلك في جهاز شئون البيئة بالقاهرة، هذا إضافة إلى المتابعة القضائية ودراسة ملف الدعوى رقم 2321 لسنة 1 قضاء إداري المنصورة.

كان التفكير الأولي لدى فريق المبادرة أن يجري بحث تأثير مصانع شركة موبكو (أجريوم سابقًا) على البيئة وتقدير مدى مسؤوليتها عن الإضرار بها وتلويثها، باعتباره جوهر شكوى الأهالي،

لكن الدراسة كشفت لنا، منذ مراحلها الأولى، أن للموضوع أبعادًا أكبر من مسئولية مصنع بعينه عن انبعاثات أو تسريبات ملوثة للبيئة. ومن ثم اتسع مجال البحث فيما وراء توثيق وتحليل الآثار البيئية لنشاط شركة موبكو، إلى رؤية أشمل لعلاقة النشاط الاستثماري، والاختيارات التنموية التي يتأسس عليها، بالبيئة والسكان والاقتصاد في دمياط وعموم مصر.

وجد فريق البحث في دمياط، وكما هو في مناطق أخرى كثيرة في البلاد، أن تدهور البيئة وغضب السكان، تولدا وتراكما عبر سلسلة طويلة من السياسات والممارسات الحكومية تمت في ظل سيادة مفهوم اقتصادي يروج لأولوية الربح على حساب البيئة والسكان. فقد بدأ تدهور البيئة في منطقة رأس البر منذ زمن طويل، لأسباب متعددة، تم إهمال تأثيرها، ثم زاد إنشاء الميناء في ثمانينيات القرن العشرين من هذا التدهور، وبدلاً من التوقف ومعالجة الوضع، تم التصريح بإنشاء عدد من مصانع البتروكيماويات في المنطقة. الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع البيئي بشدة. أقيمت هذه المصانع على الرغم من مطالبة الأهالي والمجالس المحلية المتكررة بعدم الاستثمار في هذه الصناعات والاقتصار على الاستثمار في الصيد والسياحة، ثم جاء بناء مصنع أجريوم بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وفجرت غضب السكان واحتجاجهم، خصوصاً مع الاستفزاز الذي شكله اقتحام جزيرة رأس البر نفسها وبناء المصنع على أرضها.

ولعل تجربة أجريوم/ موبكو تعتبر نموذجًا مثاليًا لهذا النوع من الدراسات الذي يبحث العلاقة المركبة بين الأوضاع البيئية والخيارات التنموية وأساليب اتخاذ القرار الاقتصادي. ذلك أن موبكو تجسد صورة من صور التوجه الاستثماري السائد، الذي يهدر معايير التنمية المستدامة، استنادًا إلى زعم أن جذب الاستثمارات، حتى على حساب البعد الاجتماعي والبيئي، سيؤدي إلى جني الأرباح وتحقيق النمو. غير أن ما تحقق بالفعل على أرض الواقع كان خسائر بالجملة على كافة المستويات. وهو ما تسعى هذه الدراسة لتفصيله.

تبدأ الدراسة بتوضيح أهمية التنمية المستدامة والأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية، التي تتبنى عليها، وتتطرق إلى أسباب ومظاهر التدهور البيئي المستمر في دمياط، الذي فاقمته السياسات الخاطئة، التي تم اتباعها مثل إنشاء الميناء ومصانع البتروكيماويات.

ثم تتناول تأثير وأداء مصنع موبكو في البيئة، وترصد عددًا من المخالفات وممارسات تلويث البيئة، التي حال ضعف الهياكل الرقابية والقانونية دون محاسبة الشركة عليها. وفي الواقع لم تضطر الشركة إلى التوقف عن بعض أسوأ هذه الممارسات، إلا عقب الاحتجاجات الأهلية.

وكما تتطلب التنمية المستدامة حماية البيئة، كذلك تتطلب مراعاة الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، خصوصًا القابلة للنفاد وغير المتجددة منها. ولكن بحساب الاستخدامات البديلة للموارد يكاد يكون مصنع موبكو مثال الاستخدام الأسوأ للموارد. ويكفي على سبيل المثال لا الحصر، استهلاكه الغاز الطبيعي بكميات هائلة، وبسعر يقل عن ثلثي ثمنه في السوق العالمي، بينما تعاني البلاد نقصًا شديدًا في الطاقة وتستورد الغاز بالسعر العالمي.

وتعتبر مشاركة المجتمع المحلي وموافقته على مشروعات التنمية عنصرًا أساسيًا في نجاح خطط التنمية واستدامتها. ولكن توضح الدراسة أنه رغم وجود تشريعات وقواعد تُوجب الحصول على موافقة الأهالي على المشروعات المحلية، لم يتم الالتزام بها فيما يخص موبكو، بل على العكس، فقد تمت المشروعات بالرغم من المعارضة المستمرة من المجتمع المحلي، حكومةً وأهاليًا.

وبالإضافة إلى ذلك تطرح أوراق القضية، عددًا من التناقضات القانونية والإدارية التي تحيط بالشركة، وهو ما قد يثير التساؤلات حول سلامة موقف الشركة، خصوصًا في ظل مناخ يسوده غياب الشفافية وضعف سلطة القوانين وسوء التخطيط.

ومن المحبط حقًا أنه حتى باتباع حسابات المنهج الاقتصادي الصرف الذي يضع قيمة الربح فوق أي اعتبار آخر، فإن موبكو لا يعتبر نموذجًا ناجحًا إلى الحد الذي قد يكون توقف موبكو عن العمل أكثر فائدة للاقتصاد القومي من تشغيله. وفوق ذلك فإن من يربحون من أمثال هذه النماذج الاقتصادية يكونون غالبًا الأكثر غنى. من أهم شروط التنمية المستدامة توزيع عوائد النمو الاقتصادي على السكان، فلا تنمية بدون العدالة الاجتماعية وبدون القضاء على الفقر.

*التنمية المستدامة

بحلول سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كان العالم قد بدأ يدرك خطر التدهور الكبير الذي حل بالبيئة، ويرى أثر الاستنزاف الهائل للموارد الطبيعية اللذين أحدثهما البشر على الأرض،¹ واللذين تفاقما بشكل مفرغ مع هيمنة نمط للنمو الاقتصادي يعتمد بشدة على استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، مخلفًا بذلك تلوثًا واسعًا يدمر البيئة وخلقًا كبيرًا يصيب التنوع والتوازن البيولوجي. وبات واضحًا أن الاستمرار على هذا المنوال سيؤدي إلى دمار الأرض والبشر، وأنه قد أصبح ضروريًا البحث عن سبل بديلة تحقق التوافق بين الحاجة للنمو والرخاء وبين الحد من التدهور المتسارع للبيئة، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة، التنمية التي يمكن أن تستمر وتدوم.

تستهدف التنمية المستدامة ضمان نشاط اقتصادي واجتماعي طويل المدى، يدمج البعد البيئي في آليات صنع القرارات السياسية والاقتصادية، يحترم العلاقة بين متطلبات الاستثمار الصناعي الربحي والموارد الطبيعية والاحتياجات السكانية. وبهذا يقدم مفهوم التنمية المستدامة نموذجًا بديلاً يراعي الحدود الواقعية للنظام البيئي العالمي، ويخرجنا من ورطة تعاضم النمط الاستهلاكي، وأوهام النمو الاقتصادي اللامحدود، كما يستهدف القضاء على الفقر، لأن الفقر يزيد من حدة الضغط على البيئة، ويقلل من قدرة الإنسان على الاستفادة من الموارد بشكل مستدام.²

وتأتي الاستدامة من إنماء جميع نواحي حياة الإنسان المؤثرة على معيشتة، عبر الربط بين ثلاثة مجالات هي: النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة والموارد، والتوزيع العادل لمخرجات هذا النمو أو العدالة الاجتماعية. ويعتمد تطبيق التنمية المستدامة على حسن إدارة البيئة، والارتباط الوثيق بين جودة البيئة والمساواة الاجتماعية. ويتم تضمين قيم التنمية المستدامة في الاقتصاد عبر آليات متنوعة منها الاستخدام فائق الكفاءة للموارد، وتشجيع الاعتماد على بدائل الطاقة

¹United Nations Environmental Program , 1972. *Stockholm 1972- Declaration of the United Nations Conference on the Human Environment*. [Online]
Available at <http://www.unep.org/Documents/Multilingual/Default.asp?documentid=97&articleid=1503>
Accessed 19 January 2014]

²UNEP, 1987. *Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future*. [Online]
Available at: <http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm>
[Accessed 19 January 2014]

المتجددة، وإدخال تكاليف استخدام البيئة وحمايتها من التلوث في الحسابات الاقتصادية، وكذلك عبر تضمين البعد الاجتماعي الذي يركز على المشاركة وتلبية احتياجات السكان وعلى توزيع عوائد النمو.³

ورغم أن مفهوم التنمية المستدامة ظهر أصلاً ليحل معضلة حق الدول الأقل نمواً في النمو وتوفير احتياجاتها في ظل انحسار الموارد وتدهور البيئة، إلا أن كثيراً من هذه الدول مازالت تتبنى مفهوماً تنموياً يقيس النمو بمتوسط الدخل القومي على مستوى الدولة، وبالربح والمبيعات على مستوى الشركات، متوهمة إمكانية تكرار المسلك الاقتصادي الذي اتبعته الدول الصناعية الكبرى في الماضي، ومؤجلة مطالب تحسين أحوال السكان والمحافظة على الطبيعة لما بعد تحقيق النمو.⁴

وسواء كانت أنظمة هذه الدول تصدق أن بإمكانها إنجاح هذا النموذج، أو كانت منجرفة تحت ضغط تيار العولمة وإطلاق حرية السوق، الذي تقوده الدول الكبرى والمؤسسات النقدية العالمية التي يعينها ثبات موازين المدفوعات والنقد في المقام الأول، أو كانت هذه الأنظمة تفعل ذلك بتأثير أصحاب المصالح المنتفعين والمسيطرين على السلطة، فمن المؤسف عموماً أنهم جميعاً يخاطرون بدفع بلادهم إلى مستقبل مظلم.

تقف الموارد في العالم على حافة خطر وشيك وهو الاستنفاد، سواء من حيث كميتها أو من حيث جودة ونقاء نوعيتها، وهو ما يضع شكوكاً قوية حول إمكانية تكرار نجاح النموذج الاقتصادي الذي طبقته الدول الكبرى سابقاً، كما أن الالتفات عن مواجهة الفقر يولد شكوكاً إضافية حول فرص النجاح في حماية البيئة من التدهور، وحول إمكانية استرجاعها لحالتها

³UNEP, 1992. *Agenda 21 United Nations Environmental Program*. [Online]
Available at: <http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?documentid=52>
[Accessed January 2014].

⁴Murphy, J. D. a. D., 2010. *Sustainable Development: From Brundtland to Rio 2012*. [Online]
Available at: http://www.un.org/wcm/webdav/site/climatechange/shared/gsp/docs/GSP1-6_Background%20on%20Sustainable%20Dev.pdf
[Accessed January 2014].



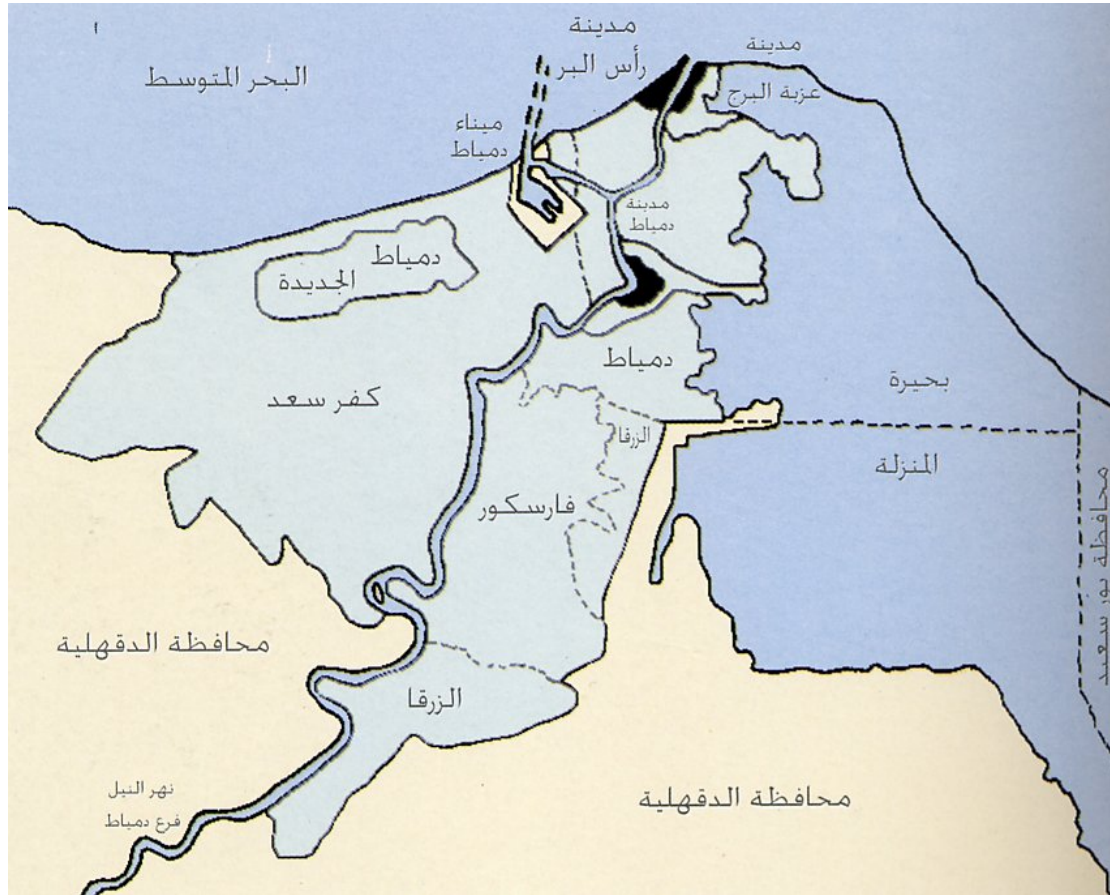
السابقة أصلاً.⁵ وثمة مخاطر حقيقية من أن الدول النامية التي تركز على نمط استهلاك الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي، تنتهي بأن تفقد الموارد والنمو معاً.

وتقف موبكو كتجسيد لهذا النمط من الاستثمار في مصر.

* التدهور البيئي في دمياط

تقع محافظة دمياط إلى الشمال الشرقي من دلتا النيل، وتطل على البحر المتوسط من الشمال وعلى بحيرة المنزلة من الشرق. وقد وفر لها موقعها تنوعاً طبيعياً وبيولوجياً كبيراً خصوصاً في منطقة رأس البر، التي ازدهرت فيها أنشطة الصيد والسياحة بشكل كبير. وقد أنشئ ميناء دمياط غرب القناة الملاحية التي تربط بين النيل والبحر في الثمانينيات من القرن الماضي، وتقع فيه المنطقة الحرة ومصانع البتروكيماويات.

⁵Murphy, J. D. a. D., 2010. *Sustainable Development: From Brundtland to Rio 2012*. [Online] Available at: http://www.un.org/wcm/webdav/site/climatechange/shared/gsp/docs/GSP1-6_Background%20on%20Sustainable%20Devt.pdf [Accessed januart 2014].



وقد تدهورت نوعية المياه في رأس البر بسبب جملة من العوامل، هددت بشدة التنوع البيولوجي العريض الذي تميزت به سابقاً. ومن هذه العوامل انقطاع الغرين والمواد الذائبة التي كان يجلبها الفيضان قبل بناء السد العالي، وعدم تنظيم أنشطة الصيد والأنشطة الجائرة الأخرى في المنطقة، وتلوث بحيرة المنزلة ومشاكل الصرف الصحي وغير ذلك من الأسباب.⁶

ينبهنا تقرير اللجنة العلمية التي شكلتها وزارة البيئة عام 2011 لدراسة الوضع، إلى حقيقة أنه بدلاً من معالجة التدهور الحاصل، اتخذت الحكومة قراراً بإقامة ميناء دمياط، رغم تأثيره السلبي المتوقع على البيئة المائية، ثم كانت الطامة الكبرى، بحسب نص تقرير اللجنة، في التصريح بإنشاء مصانع البتروكيماويات داخل الميناء.

⁶تقرير نهائي عن دراسة التأثير البيئي للمصانع المقامة بالمنطقة الصناعية الحرة بميناء دمياط بمحافظة دمياط، إعداد اللجنة العلمية المشكلة بقرار السيد المهندس وزير الدولة لشئون البيئة رقم 126 الصادر بتاريخ 2011/6/30.

وأثبت تقرير اللجنة تدهور مواصفات المياه في المنطقة القريبة من الميناء وفي القناة الملاحية، وتغيير التركيب الكيميائي والفيزيائي لرواسب القاع، وكذلك وقوع تلوث بيولوجي. ورصد التقرير انعكاس هذا التدهور في صورة انخفاض حاد في كمية يرقات الأسماك الاقتصادية بل والاختفاء التام لأنواع منها مثل السردين، كما سجلت جميع تحاليل المياه لشواطئ رأس البر وامتداده منذ عام 2009 تلوث المياه كيميائياً وبيولوجياً وعدم صلاحيتها للاستحمام.

مصانع الموت

لم يكن مستغرباً أن أطلق أهالي دمياط عليها وصف "مصانع الموت". ليس هذا فقط من كون الصناعات البتروكيميائية تقع ضمن المجموعة (ج)، والتي تضم الصناعات شديدة التلويث للبيئة التي يتوجب فرض اشتراطات صارمة على أعمالها لتقليل أثرها الخطر على البيئة، بل كذلك لما ترتكبه من مخالفات، وقد سجلت لجنة وزارة البيئة وقوع مخالفات بيئية جسيمة من هذه المصانع التي أقيمت في منطقة ميناء دمياط، جميعها دون استثناء.

وتركز هذه الدراسة على مصنع شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"، ليس لأنه الأسوأ من ناحية تلويث البيئة، ولكن لأنه كان هدفاً لاحتجاجات الأهالي وكذلك محورا للتقاضي.

يقوم مصنع موبكو بتصنيع سماد اليوريا من الغاز الطبيعي، وينتج 2000 طن من اليوريا يومياً. وعقب احتجاجات الأهالي على شركة أجريوم عام 2008، تمت الموافقة على نقل مصانع أجريوم من شرق القناة الملاحية في جزيرة رأس البر إلى غرب القناة الملاحية في ميناء دمياط، ودمجه في مصنع موبكو، ولا تتجاوز المسافة التي نقل إليها المصنع بضع كيلومترات. ومن المفترض أن يصبح إنتاج موبكو ثلاثة أضعاف الإنتاج الحالي بعد استكمال تشغيل التوسعات (التوسعات هي مصانع شركة أجريوم). تهدف الشركة إلى تصدير كامل إنتاجها للخارج، وتعتمد على تقنية Uhde في تصنيع اليوريا من الغاز الطبيعي والهواء. وتتركز احتجاجات الأهالي على منع مصنع موبكو الأصلي من استكمال وتشغيل التوسعات.

* الأثر البيئي: تلويث البيئة العمدي في أنشطة موبكو

تعتمد شركة موبكو على تقنية عالية الكفاءة، وكان من الممكن، نظرياً، أن يكون تأثير أنشطتها على البيئة محدوداً نسبياً، إلا أن الشركة لم تلتزم الأصول السليمة في التشغيل، وخالفت ما تعهدت بتطبيقه عند الحصول على موافقة جهاز شئون البيئة عند الإنشاء، وكذلك عند التوسعات. وثبت ارتكابها مخالفات صريحة للقوانين المتعلقة بالبيئة، وبصورة متكررة. ويكشف عدم تسجيل هذه المخالفات كلها، وعدم توقيع عقوبات علي الشركة وجود قصور شديد في كفاءة آليات المراقبة والرصد والمحاسبة، الأمر الذي تتحمل جميع الجهات الإدارية المعنية مسؤوليته عنه، بما في ذلك جهاز شئون البيئة، ووزارات الري والمرافق، والمجتمعات العمرانية، والتنمية الصناعية، ومحافظة دمياط.

ونسرد هنا عددًا من المخالفات البيئية التي أمكن إثباتها من واقع المستندات المتاحة لدينا:

-الصرف المخالف على المجاري المائية:

ظلت الشركة على مدى أكثر من عام تصرف مخلفات عملية "تيسير الماء" من أملاح كربونات الكالسيوم من فتحة على القناة الملاحية، ولم تتوقف إلا بعد احتجاجات الأهالي في 2011،⁷ وكان عدد من الأهالي قد ذكر أن ماء أبيض كاللبن ظل يخرج للقناة الملاحية من فتحة بالمصنع، وأنهم عقب هذا لم يجدوا أسماكاً يصيدونها كما كان الحال من قبل. كذلك خالفت الشركة، منذ مراحل التشغيل الأولى معايير الصرف المسموح بها طبقاً للقانون 48 لسنة 1984، واستمرت في ذلك رغم تكرار مخاطبتها والتنبيه عليها لوقف المخالفات. مثلاً لدينا مخاطبة من شركة مياه الشرب والصرف الصحي في دمياط بتاريخ 2009/2/25،⁸ وأخرى من جهاز شئون البيئة بتاريخ 2009/4/11،⁹ وكذلك مخاطبة من شركة المياه والصرف بتاريخ 2009/9/25،¹⁰ وكلها بشأن مخالفة موبكو لمعايير الصرف الصناعي وتطالب بوقفه.

⁷ يشير تقرير جامعة المنصورة إلى أن المخرج على القناة الملاحية تم غلقه منذ حوالي عشرة أشهر فقط قبل ميعاد زيارة اللجنة، أي تقديراً في فبراير 2010.

⁸ قامت شركة مياه الشرب والصرف الصحي في دمياط بمخاطبة الشركة بتاريخ 2009/2/25 ترفض فيه استقبال الصرف الصناعي وتعطي للشركة مهلة 3 أشهر لفصل الصرف الصناعي عن الصحي.

⁹ خطاب من جهاز شئون البيئة والإدارة المركزية لإقليم شرق الدلتا بتاريخ 2009 /4/11 موجه إلى رئيس مجلس إدارة موبكو يفيد بأن قيام موبكو بالصرف الصناعي على شبكة الصرف الصحي أدت إلى ارتفاع نسبة الأمونيا والأملاح الذائبة لدرجة أثرت على كفاءة محطة معالجة رأس البر. ويطلب رئيس الإدارة المركزية لإقليم شرق الدلتا في الخطاب، الشركة بتقديم خطة توفيق أوضاع نحو معالجة الصرف الصناعي.

- مخالفة تعليمات البيئة في معالجة الصرف:

تشير المستندات إلى تورط الشركة في معالجة الصرف الصناعي تخالف المعايير. فقد ذكرت اللجنة العلمية المشكلة بقرار وزير البيئة في تقريرها أن الشركة تقوم بخلط الصرف الصناعي بالماء لتخفيفه وللتقليل من كثافة الملوثات به لتتطابق المستوى المسموح، وهو تحايل واضح وفعل لا يسمح به طبقاً لتعليمات جهاز البيئة والقانون.

- التنصل من تنفيذ الشروط المنصوص عليها للموافقة البيئية:

لم تنفذ الشركة تعهدها "بتوريد وتركيب محطة صرف صناعي لمعالجة كافة التصريفات الصناعية بالمنطقة الحرة العامة بدمياط وإعادة استخدام المياه المعالجة في زراعة النباتات غير المثمرة"، وهو الشرط الذي كانت قد التزمت به في دراسة تقييم الأثر البيئي، التي قدمتها لوزارة البيئة وحصلت بموجبها على الموافقة على التوسعات. كما كان هذا التعهد شرطاً من شروط وزارة الري للترخيص بمأخذ المياه للتوسعات.¹¹ وقد ذكرت اللجنة العلمية المشكلة بقرار وزير البيئة أن الشركة لم تترك مساحة كافية محيطية بالتوسعات، تكفي لإقامة غابة شجرية، وقامت بالتحايل بإقامة محطة معالجة للشركة لمعالجة المياه معالجهً بسيطة قبل صرفها إلى محطة معالجة الصرف الصحي لرأس البر.

- تسرب انبعاثات ضارة في الهواء:

أثبتت اللجنة العلمية المشكلة بقرار وزير البيئة بتاريخ 2011/6/30 عدة مخالفات أخرى في أثناء الزيارة، مثل وجود خلل في نظام امتصاص غاز النشادر أدى إلى تسرب الغاز بكميات تفوق المسموح به، وقامت بتحرير محضر بواقعتين يومي 13 و17 يوليو 2011 في أثناء المعاينة، وكذلك أثبتت مخالفات أخرى مثل عدم وجود محطة لتجميع الزيوت والشحوم، بما يحمل مخاطر أن يكون التخلص منها يتم بطريقة غير سليمة.

¹⁰مخاطبة بين شركة المياه والصرف الصحي ومويكو، بخصوص التنبيه علي الشركة بوقف ضخ الصرف الصناعي إلى محطة معالجة رأس البر نظراً لمخالفته المعايير وذلك بتاريخ 2009/9/25.

¹¹وهذا البند متضمن في البند (ذ) من اشتراطات ترخيص مأخذ المياه لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (مويكو) والمخصص لسحب قدره 1200متر مكعب /الساعة من النيل لمدة 10 سنوات بداية من 2011/1/27 ، وهو الترخيص الصادر من وزارة الموارد المائية والري، الإدارة العامة لتطوير وحماية نهر النيل شمال فرع دمياط المنصورة.

* الموارد الطبيعية: سوء استخدام موبكو للموارد الطبيعية واستنزافها

تتطلب التنمية المستدامة مراعاة أفضل استخدام للموارد الطبيعية المتاحة، خصوصاً عندما تكون غير متجددة وقابلة للنفاذ مثل الغاز الطبيعي والماء والأرض والمعادن وغير ذلك. يستهلك مصنع موبكو كميات كبيرة من المياه ويحصل على كميات ضخمة من الغاز الطبيعي، بأسعار تقل كثيراً عن السعر العالمي، رغم أنه يستهدف تصدير إنتاجه بالكامل للخارج وبيعه بالأسعار العالمية. كما يستغل مساحة كبيرة من الأرض، وحتى أحجام كبيرة من الهواء. وبمقارنة عوائد الاستخدامات البديلة للموارد التي يستهلكها المصنع على الاقتصاد وعلى حاجات السكان، وبحساب الآثار والخسائر بعيدة المدى، يتبين بوضوح أن موبكو ليس بالتأكيد نموذج الاستخدام الأمثل للموارد بل يكاد يكون أقرب إلى نموذج الاستخدام الأسوأ للموارد، حد التفريط والإهدار.

الغاز الطبيعي: الدعم يذهب للأغنياء

الغاز الطبيعي هو المادة الخام التي تدخل في تصنيع اليوريا ويعتمد عليه المصنع في إنتاجها. ويستهلك موبكو من الغاز 55,000 متر مكعب قياسي/ساعة لكل مصنع، أي حوالي 1961 مليون وحدة حرارية/ ساعة. وتحصل الشركة على الغاز بسعر (4,5 دولار/مليون وحدة حرارية، وهو ما يقل عن الثمن في السوق العالمي بحوالي 6-7 دولار لكل مليون وحدة حرارية)¹². أي كأن الحكومة المصرية تقدم دعماً للشركة مقابل استهلاكها للغاز الطبيعي المصري يتراوح بين 600-700 مليون جنيه سنوياً، قد تصبح حوالي ملياري جنيه سنوياً بعد تشغيل التوسعات. وهذا المبلغ وحده أضعاف ما قد تحصل عليه الدولة من الشركة من كل المصادر دون حساب الخسائر والفرص الضائعة الأخرى. ويزيد إحجاف هذا الوضع حقيقة أن مصر تعاني نقصاً شديداً في مصادر الطاقة وتستورد الغاز بأسعار السوق العالمي، وأن الكثيرين من ساكنيها خصوصاً المهمشين محرومون منه.

المياه: توريد المياه العذبة الرخيصة واستنزاف موارد نادرة

تستهلك موبكو حوالي 5 مليون متر مكعب في السنة من مياه الشرب النقية تدفع مقابلها 12 مليون جنيه سنوياً، وبعد التوسعات سيزيد الاستهلاك ليصبح 15 مليون متر مكعب. هذا بينما

¹² حسبت هذه الأسعار حسبت في يونيو 2013، وربما طرأت عليها زيادات، لكن هدفنا ليس تدقيق الحسابات بقدر ما نبتغي توضيح أن الثمن الذي تدفعه الشركة يبلغ حوالي ثلث سعر الغاز في السوق العالمي .

تعاني مصر حاليًا من الندرة المائية ومهددة بالانزول تحت خط الفقر المائي خلال أقل من عشر سنوات. وفي ظل هذه الوضع المخيف يمكن القول أن مصنع موبكو يستهلك سنويًا ما يعادل نصيب عشرة آلاف فرد من المياه، و30 ألف فرد بعد اتمام التوسعات. وبغض النظر عن قضية ندرة المياه، فإذا ما قارنا عوائد استخدام هذه المياه في الزراعة، كما هي ودون إضافة تكلفة تنقيتها، نجد أنها تكفي لاستصلاح أو لزراعة حوالي 1200-1500 فدان سنويًا (وقد يكون أكثر حسب المحصول وطريقة الري) يبلغ إيجارهم 10-12 مليون جنيه سنويًا، ويوفرون فرص عمل وسبل معيشة لآلاف من الفلاحين وأسرهم، ويوردون الطعام والمحاصيل للآلاف الآخرين من السكان.

الأرض والموقع: مزايا للشركة وخسائر للسكان

خصصت لشركة موبكو مساحة تبلغ 276,364 مترًا مربعًا، تدفع مقابلها إيجارًا سنويًا قيمته 4,5 مليون جنيه، في موقع مميز على ساحل البحر المتوسط يسهل من خلاله أن تصدر الشركة منتجاتها إلى مختلف أنحاء العالم، بما يوفر عليها الكثير من مصاريف النقل. وهذه البقعة المميزة من الأرض، تقع عند التقاء النيل والبحر، وتتمتع بأجواء معتدلة وبغنى في كائناتها الحية. ويقدر بعض الخبراء أن ثمن الأرض في هذه المنطقة يقدر بمئات الملايين من الجنيهات لإمكانيات السياحة الشاطئية والبحرية والصيد فيها، خصوصًا وأن للمدينة تاريخًا طويلًا واستثمارات قائمة بالفعل في مجال السياحة، إضافة إلى تشغيل الآلاف من الأفراد.¹³ ولا تقف الخسارة عند حرمان الأهالي من فرص الاستفادة من تلك المساحة من الأرض ولكن هذه الصناعات قد أثرت سلبيًا على القيمة الاقتصادية للاستثمارات والأنشطة القائمة منذ زمن ما سبب انخفاض أسعارها وأفقد الكثيرين موارد عيشهم.

* غياب مشاركة المجتمع المحلي وعدم تلبية احتياجاته:

البشر هم الهدف النهائي للتنمية، ومشاركة المجتمع المحلي وموافقته على مشروعات التنمية عنصر أساسي في نجاح خطط التنمية واستدامتها. أقيم مصنع موبكو رغم معارضة الأهالي و ضد مصلحتهم فحصد عداءهم. فقد انتزع منهم هذا المصنع وأمثاله الموارد، كما أصاب البيئة

¹³ قدر الخبراء سعر المتر من الأرض في هذه بحوالي 3000-5000 جنيه بأسعار عام 2008 وذلك في تقرير المؤتمر البيئي الأول بدمياط: المحور الاقتصادي، الصناعات السوداء وأثرها على البيئة بدمياط، المنعقد في 23 إبريل عام 2008.

بالتلوث وبصورة أثرت سلبًا على أنشطتهم التي تتناسب طبيعة المنطقة، دون أن يقدم لهم البدائل، وحتى دون أن يفيد السوق القومي. وبالرغم من وجود تشريعات وقواعد توجب حصول المشروع على موافقة ومشاركة الأهالي، فقد ثبت يقينًا أنه لم يتم الالتزام بهذه القواعد والأصول، وتمت مخالفتها بوضوح.

على سبيل المثال، لم تحصل شركة موبكو على أي موافقة شعبية على قيامها، بل من الثابت في محاضر رسمية أن مشروع موبكو لم يعرض على المجلس المحلي الشعبي من الأساس،¹⁴ وعلى العكس فقد حظيت مشروعات البتروكيماويات عموماً باعتراض واضح وصريح ورفض من المجالس الشعبية المحلية، وكذلك من المجالس المحلية التنفيذية التي أعلنت أن أضرار هذه المشاريع أكبر من عائدها.¹⁵ ورغم أنه ضمن شروط الموافقة البيئية الحصول على الموافقة الشعبية، وأن هذه الموافقة كانت سببًا في إلغاء مشروع آجريوم عام 2008، تمكنت موبكو من إقامة مصنعها.

وكذلك، رفض المجلس الشعبي المحلي الموافقة على طلب الشركة القابضة بمد خط الغاز.¹⁶ ورغم ذلك قامت الشركة بمد الغاز رغم أنه تم تنبيه الشركة التي قامت بمد الغاز خلسة لهذه المخالفة،¹⁷ ورغم أن هناك دعاوى مرفوعة من المواطنين الذين تم الحفر في أراضيهم الزراعية بمسار الخط، لم يتغير شيء في الوضع.

* الشفافية وسيادة القانون: ضعف في الرقابة وإفلات من المحاسبة

توضح لنا مسألة موبكو التأثير السلبي لمناخ يسوده الاستثناء من القوانين وسوء التخطيط وضعف الرقابة والإفلات من المحاسبة على البيئة. وقد رأينا بعض ذلك في كيفية حصول الشركة على الموافقات والتراخيص بالرغم من غياب شروط الحصول عليها، كما رأينا التهاون في تطبيق

¹⁴ خطاب من السيد أحمد حشمت السكرتير العام لمحافظة دمياط برسم إدارة المجالس واللجان بتاريخ 2007/3/1 وموجه إلى السيد مهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية.

¹⁵ محضر اجتماع عقد بحضور رؤساء ووكلاء الصحة والبيئة والكهرباء والشرب والإسكان والمنطقة الحرة وكذلك رئيس المجلس الشعبي المحلي وصادر من إدارة شؤون البيئة في المحافظة يوضح بجلاء أن جميع الأجهزة الشعبية والتنفيذية رافضة لهذه المشروعات.

¹⁶ خطاب من السيد أحمد حشمت السكرتير العام لمحافظة دمياط، إدارة المجالس واللجان، بتاريخ 2007/3/1 إلى السيد مهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية.

¹⁷ خطاب من المجلس الشعبي المحلي بدمياط إلى السادة أعضاء الجمعية العمومية بشركة موبكو في 2007/12.

القوانين والضعف في الرصد والتفتيش على المخالفات. وبوجه عام تثير أوراق القضية عددًا من أوجه التناقض في الأوضاع القانونية والإدارية للشركة، فعلى سبيل المثال:

1- كانت شركة موبكو قد تقدمت للهيئة العامة للتنمية الصناعية بطلب لإقامة المشروع في السويس، وتم رفضه في 2006/12/24 تنفيذًا للقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للطاقة برئاسة رئيس الوزراء برفض المشروعات الأسمدة الأزوتية والنيتروجينية كثيفة الاستهلاك للطاقة. ورغم وجود تنبيهات من رئاسة الوزراء للمحافظين¹⁸ بعدم إصدار موافقات على المشروعات الصناعية إلا بعد موافقة الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ورغم مطالبة السيد رئيس هيئة التنمية الصناعية محافظ دمياط بعدم التعامل مع هذه المشروعات نظرًا لعدم حصولها على موافقة الهيئة،¹⁹ ورغم وجود طلب من وزير التنمية المحلية مقدم إلى محافظ دمياط يؤكد المعنى السابق،²⁰ حصلت موبكو على الموافقة على إقامة مصنعها في دمياط، ولا توضح أوراق القضية كيف تم ذلك!

2- يعتبر قرار إنشاء مصانع بتروكيماويات في ميناء دمياط ومنطقة رأس البر مخالفًا للأهداف العامة للتخطيط العمراني التي يحددها قانون رقم 3 لسنة 1982 الخاص بالتخطيط العمراني، والذي ينص على أن الأهداف العامة التي يجب مراعاتها في مشروعات التقسيم تتضمن الحفاظ على البيئة الطبيعية ومنع إقامة المنشآت غير المناسبة، والتي لا توافق عمليات التقسيم مع الاحتياجات الفعلية للمدينة، وهو ما لا يتفق ووضع مصانع شديدة التلوث للبيئة في منطقة رأس البر السياحية، على نحو يهدد فيه المصنع مجمل المقومات الاقتصادية للأنشطة السياحية والسكنية والتجارية لسكان المدينة.

3- يعتبر قرار جهاز شئون البيئة بالموافقة على إنشاء الصناعات البتروكيماوية في المنطقة مخالفًا لما يفرضه قانون البيئة من مراعاة المناطق الحساسة والساحلية وحظر إقامة منشآت ملوثة على السواحل (مواد 73-75)، خصوصًا مع حساسية موقع المنطقة الفريد والغني بالتنوع البيولوجي. كما كان يجب مراعاة الحمل البيئي في المنطقة التي تعاني التدهور بالفعل، وعدم

¹⁸ في الكتاب الدوري من رئاسة الوزراء إلى المحافظين، رقم 7951 بتاريخ 2006/10/11.

¹⁹ خطاب من السيد عمرو عسل، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بتاريخ 2007/2/6 إلى محافظ دمياط محمد فتحي البرادعي ردًا على طلب المحافظ بالإفادة عن موقف بعض الشركات ومنها موبكو.

²⁰ خطاب من وزير التنمية المحلية محمد عبد السلام المحجوب إلى محافظ دمياط د. محمد فتحي البرادعي بتاريخ 2007/2/21.

السماح بمشاريع من شأنها زيادة الوضع سوءاً. والعجيب أن تقرير لجنة البيئة يقر بتدهور البيئة المائية في رأس البر ودمياط ويؤكد أن إنشاء ميناء دمياط كان خطأ، ويصف الموافقة على إنشاء مصانع البتروكيماويات بالطامة الكبرى، مع العلم أن وزارة البيئة شريك في المسؤولية عن هذه الموافقات.

* حسابات الجدوى من وجهة نظر اجتماعية: من يربح ومن يخسرون

تعتمد التنمية المستدامة على مبدأ أساسي مفاده أن الحسابات الاقتصادية الصرفة، لا تصلح معياراً لإنجاز تنمية حقيقية وعادلة، وأن جدوى مشروع ما لا بد أن يشمل الجدوى الاقتصادية للمشروع مع المكاسب والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية البيئية الأشمل.

وبينما يروج كثير من المستثمرين والسياسيين لمقولة مفادها أن إقامة أي مشروعات استثمارية تعني زيادة الدخل القومي، وأن هذه الزيادة تؤدي آلياً إلى تحسين أحوال المجتمع كله، نجد أن هذا يخالف حقيقة ما يحدث في مثل هذه الأنواع من الاستثمار. فبينما تؤكد موبكو أنها تحقق أرباحاً طائلة، نجد أن العائد الذي تحققه لخزانة الدولة أدنى من العبء الحقيقي الذي يمثله المشروع وما ينتج عنه من خسائر، كما نجد أن تكلفته البيئية باهظة، وعائده على السكان المحليين وعلى الاقتصاد القومي هامشياً. بحيث أنه من الممكن وصف مثل هذه النماذج من الاستثمار بأنها نماذج فاشلة في تحقيق التنمية المستدامة.

ويمكننا أن نتأكد من ذلك بشكل عملي بمقارنة المكاسب والخسائر في حالة مثل موبكو.²¹ فالشركة تدفع للدولة سنوياً 12 مليون جنيه مقابل المياه، و12 مليون جنيه للكهرباء، و4,5 مليون جنيه إيجار الأرض، ويقدر ما تدفعه الشركة ثمناً للغاز الطبيعي بحوالي 12 مليون

²¹ اعتمدت هذه الحسابات على الأوراق والمستندات التي قدمتها الشركة في القضية رقم 2321 لسنة 1 قضاء إداري المنصورة وعلى المعلومات المتاحة. وتحتوي الأوراق التي قدمتها شركة موبكو في القضية على تناقضات وتضارب في الأرقام المذكورة حول أرباح الشركة والضرائب وحجم العمالة وغير ذلك في أكثر من موضع، ونظراً لغياب الشفافية وقلة المعلومات نورد هذه الأرقام بشكل تقديري، وقد حاولنا جهدنا تحري الصواب.

دولار، كما تقدر الضرائب التي تدفعها الشركة حوالي 200 مليون جنيه سنويًا تقريبًا²² وهكذا قد يمكننا بوجه عام تقدير الحصيلة السنوية الكلية للعائد للدولة 300-350 مليون جنيه.²³

في المقابل تصل الخسائر والفرص الضائعة على خزنة الدولة من فرق سعر الغاز الذي تبيع به الحكومة الغاز للشركة عن السعر العالمي فقط إلى 600-700 مليون جنيه سنويًا، أي ضعف ما تدفعه موبكو للدولة. كما رأينا كيف يحرم تشغيل موبكو الاقتصاد القومي والميزانية والسكان خصوصًا المجتمع المحلي من الفرص والاستخدامات البديلة للموارد الأخرى التي حسبنا عائدتها، ووجدناه يفوق عائدات موبكو اقتصاديًا واجتماعيًا. من ناحية أخرى تعمل موبكو بنظام المناطق الحرة وتقوم في الأساس بتصدير منتجها بالكامل إلى الخارج، إلى جانب هامشية استخدامها للعمالة،²⁴ وهي بهذا لا تقدم فائدة أو تعويضًا أو إضافة سواء على المستوى المحلي أو القومي يبرر تحمل الآثار البيئية الضارة للمشروع على المنطقة. وفوق كل ذلك لا تدفع موبكو ضمن تكاليف إنتاجها ثمن هبات الطبيعة ولا تكاليف منع تدهورها. ففي النهاية يدفع الأفراد تكلفة المرض وتبعات تدهور البيئة، وهما أمران يتجاوز تقييمهما الحسابات المالية، بما يؤثران به على نوعية حياة الناس ومستقبل الأجيال القادمة.

حقيقة تجني الشركة الأرباح، ولكن المؤثر حقًا ليس حجم الأرباح، إنما كيفية توزيعها، ومقدار مساهمتها في تحسين أحوال الأفراد والمجتمع. فكما رأينا أن العائد على ميزانية الدولة من نشاط موبكو، قليل بل أقل من أعبائها وما يفيد منه الناس فعليًا في صورة خدمات أساسية للتعليم والصحة، أو في صورة دعم اجتماعي أو في صورة خدمات عامة ومرافق في ظل السياسات والتوجهات القائمة هو النذر اليسير.

²² معلوم أن الضرائب في مصر منخفضة مقارنة بكثير من دول العالم، وتتفاوت تقديرات الشركة لقيمة هذه الضرائب في الأوراق فمرة تقدرها بمبلغ 450 مليون جنيه سنويًا، ومرة أخرى بحوالي 560 مليون جنيه سنويًا.

²³ تحسب موبكو حصيلة مجموع هذه المكاسب للدولة بحوالي 900 مليون جنيه سنويًا، لا ندرى أساس هذا الحساب، خصوصًا وأن الشركة تقدر أرباحها في موضع آخر بحوالي 600 مليون جنيه سنويًا.

²⁴ تدعي الشركة أنها توفر الشركة فرص تشغيل (المباشرة وغير المباشرة) لحوالي 1000 عامل، وفي موقع آخر 700 عامل وفي موقع ثالث 3500 عامل، ومعروف عن مصانع الأسمدة الأزوتية أنها بوجه عام من المشروعات قليلة التشغيل، والمتوقع، بعد انتهاء العمل في الإنشاءات، ألا يزيد عدد العمال في كل مصنع عن مئات قليلة.



أما الأرباح الكبيرة فيحصدها المساهمون في رأسمال الشركة، وغالبيتهم من البنوك المصرية والعربية. ويجري تدوير هذه الأرباح في صورة قروض لكبار أصحاب الأعمال، أو في شكل مكافآت ضخمة لكبار الموظفين، أو في مساهمات أخرى لإقامة مشروعات مثيلة تسعى لتحقيق أقصى ربح، وغالبًا ما تستهدف إرضاء حاجات الأغنياء من القادرين على الشراء، أو في مشروعات صناعية تستهلك البنية التحتية والموارد الطبيعية وتلوث البيئة، وعلى الأرجح تطرد هذه المشروعات أفرادًا آخرين من مناطق سكنهم وموارد عيشهم بأعداد أكبر كثيرًا ممن توظفهم وتدفعهم دفعًا بأعداد متزايدة نحو الفقر والمرض.

* ما العمل؟: خاتمة وتوصيات

هناك أمثلة من شتى أنحاء العالم على أن الدول والشعوب التي تضع النمو الاقتصادي فوق اعتبارات التنمية المستدامة، تدفع ثمنًا فادحًا لهذا الاختيار الخاطئ.

اختبرت الدراسة حالة مويكو كمثال على هذا النمط من الاستثمار، لتوضح الحجم الحقيقي لمكاسبه وكلفته ومصير عائداته. كما توضح كم إهدار الموارد والمقدرات، وأثره على تدهور الطبيعة وحرمان السكان من مصادر عيشهم ومواردهم، خصوصًا الفقراء منهم. لا يعني هذا أن على الدولة أن تتوقف عن الاستثمار في التصنيع، ولكنه يعني ضرورة تغيير التوجهات الحالية في الاستثمار، وعدم تصديق دعاوى الترويج له، التي تهدف فقط إلى التعمية عن يربح ومن يكون الخاسر. وفي هذا الصدد نورد بعض التوصيات:

أولاً: توصيات تتعلق باستراتيجيات التنمية عموماً

1- تبني إستراتيجية في التنمية الاقتصادية تقوم على منهج التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية حازمة لتعديل المنهج والتوجهات الاقتصادية الحالية والتي تنحاز بوضوح إلى الأغنياء والمستثمرين على حساب حماية البيئة وعلى حساب غالبية السكان وخصوصًا الفقراء.

2- تدعيم وتقوية دور وزارة البيئة كشريك أساسي في كافة مراحل التنمية بدءًا من المراحل المبكرة للتخطيط ووضع الإستراتيجيات ثم في أثناء التنفيذ وبعده في المتابعة.

3- التصدي لمعالجة ضعف وتعثر أداء جهاز الدولة الإداري عن طريق بناء القدرات في مجالي البيئة والاقتصاد للقيام بهذه المهام بكفاءة وخصوصًا للقيام بأدوار المتابعة والرقابة بإحكام، كذلك تحقيق التنسيق الجيد بين الجهات الإدارية والقضاء على تعدد جهات اتخاذ القرار وتداخل السلطة القانونية للإدارات التي تتيح ثغرات ينفذ منها المخالفون.

4- مكافحة الفساد عن طريق اتباع مبادئ الشفافية واحترام سيادة القانون وتحمل المسؤولية والمحاسبة ومكافحة الاستثناءات والإفلات من العقاب وغير ذلك من مبادئ الحكم الرشيد.

5- تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية وإتاحة دعائمها مثل السماح بحرية تداول المعلومات وتبسيط ونشر المعرفة والالتزام باحترام أولويات السكان وتلبية احتياجاتهم.

6- ضرورة تعديل التسعير المجحف للغاز الطبيعي المقدم للشركات الاستثمارية، خصوصاً في ظل ندرته في مصر وفي ظل أن هذه المصانع تصدر إنتاجها للخارج. (انظر تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن موضوع دعم الغاز الطبيعي في مصر، المعنون: دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجاً للظلم الاجتماعي).

ثانياً: توصيات تتعلق بقضية موبكو والتلوث في محافظة دمياط

- 1- ضرورة وضع خطة زمنية لنقل المصانع من ميناء دمياط إلى منطقة بعيدة عن الميناء وعن الكثافة السكانية. فجميع هذه الصناعات ثقيلة الوقع على البيئة. وجميع المصانع، كما ذكر تقرير اللجنة العلمية، ارتكبت مخالفات جسيمة للقانون، ولا يستفيد من بقائها في هذا الموقع سوى المستثمرين الذين يوفرون ثمن نقل الخامات والمنتجات على حساب البيئة وعلى حساب السكان.
- 2 - ضرورة إلزام جميع المنشآت المخالفة بتنفيذ خطط توفيق الأوضاع التي توافق عليها وزارة البيئة، بما في ذلك ميناء دمياط نفسه ومحطة معالجة الصرف الصحي برأس البر، إلى جانب إحكام الرقابة والمتابعة البيئية وتنفيذ القانون بشكل أقوى من السابق.
- 3- عدم التصريح بإقامة أي مشروعات مماثلة في المنطقة، والالتزام بوضع خطة لتنمية المنطقة بمشاركة حقيقية وفعالة من الأهالي تتماشى مع طبيعة المنطقة وتضع تلبية احتياجات القطاع العريض من السكان في المقدمة، كما تضع في الحسبان كيفية استيعاب وتعديل الأنشطة والممارسات الجائرة التي يقوم بها الأهالي أنفسهم.

* ملحق 1: تطور النزاع حول مصنع أجريوم/مويكو في سطور

- تأسست شركة "أجريوم المصرية في فبراير 2006 للمنتجات النيتروجينية" باتفاق بين الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات وشركة أجريوم الكندية. حصلت شركة "أجريوم مصر" في العام التالي على موافقة بإنشاء مصنع للأسمدة النيتروجينية في دمياط يعمل بنظام المناطق الحرة ، وبدأت الشركة بالفعل في إنشاء مصنعها في جزيرة رأس البر والذي كان مزعمًا أن ينتهي منه في 2010.

-شاعت الأنباء في المنطقة عن المضي قدمًا في إنشاء مصنع جديد للبتروكيماويات في رأس البر، رغم الاعتراضات المتكررة من جانب الأهالي وكذلك من جانب المجلس المحلي، و زاد من حدة الغضب الشعبي أن المصنع سيقام في الجزيرة السياحية نفسها. وفي عام 2008 تكونت حركة مقاومة شعبية كبيرة ضد إقامة مصنع أجريوم ونجحت في النهاية في أن تجبر الحكومة على الاستجابة لها، وتم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تابعة للجنة الشؤون الصحية والبيئية بمجلس الشعب.

-أصدرت لجنة مجلس الشعب في يونيو 2008، تقريرًا خلصت فيه إلى أن شرط التوافق المجتمعي على إقامة المصنع لم يتوفر، وأنه شرط أساسي في الموافقة على المشروعات، كما أن الشركة لم تحصل على موافقة المجلس الشعبي المحلي (طبقًا للقانون) على عبور خط الغاز وخط المياه، وجاء في التقرير أن "الشركة خاطرت بالبدء في التنفيذ دون التحقق من هذه الشروط وهو ما تتحمل مسؤوليته".

- قرر المجلس الأعلى للطاقة برئاسة رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف في أغسطس 2008، وتحت استمرار الضغوط الشعبية، إلغاء مشروع أجريوم على أن "تقوم شركة مويكو، القائمة في ميناء دمياط غرب القناة الملاحية بالاستحواذ على أسهم شركة أجريوم وتتولى تنفيذ المشروع في المنطقة الصناعية العامة غرب القناة الملاحية".

- حصلت موبكو المستحوذة على أجريوم، على موافقة البيئة على إضافة توسعات تشمل مصنعين إضافيين تحت مسمى موبكو 1 وموبكو 2، وذلك في سبتمبر 2009، وشرعت في بناء التوسعات.

- تجددت الاحتجاجات الشعبية ضد موبكو/أجريوم عقب الثورة، وجدير بالذكر أن عددًا من قيادات الحملة ضد أجريوم كان قد اعترض حينها على دمج أجريوم مع موبكو، وذكر أن نقل المصنع مسافة 120 مترًا من شرق القناة إلى غربها هو خدعة وليس حلًا.

- في يونيو 2011 قام وزير البيئة بتشكيل لجنة لدراسة التأثير البيئي للمصانع المقامة بالمنطقة الحرة بميناء دمياط (بما فيها موبكو) بعدما أسفرت الضغوط الشعبية عن قيام محافظ دمياط بمخاطبة رئيس الوزراء عصام شرف حول القضية. وقد قدمت اللجنة تقريرها حول كافة المصانع وأصدرت 13 توصية عامة أهمها: استخدام مياه البحر بعد تحليتها لموبكو وميثانكس، المنع البات للصرف الصحي والصناعي ومعالجته معالجة نهائية، إلزام هيئة ميناء دمياط بتوفير أوضاعها من جهة الصرف الصحي، ألا يتم الموافقة مستقبلاً على أي مصنع فئة (ج) أو على أي توسعات، إيقاف توسعات موبكو إلى حين الانتهاء من توفير الأوضاع وأن تتقدم الشركة بخطة توفير الأوضاع إلى اللجنة في مدة شهر على أن تلتزم بالتنفيذ في مدة أقصاها 9 أشهر من موافقة اللجنة على الخطة، ثم تتم مراجعة الموافقة على التشغيل من قبل اللجنة، وفي حال عدم التنفيذ في المدة المحددة يتم غلق الشركة الأم والتوسعات.

- وافق مجلس الوزراء على التوصيات في 26 أكتوبر 2011 بما في ذلك وقف المصنع الأم عن العمل لحين توفير الأوضاع، وتجمع الأهالي على إثر هذه الموافقة أمام المنطقة الحرة مطالبين بتنفيذ القرار، ووقعت بعض أعمال العنف وهدد المعتصمون بحرق المنطقة الحرة بكاملها. وفي مواجهة ذلك أصدر محافظ دمياط قرارًا في 13 نوفمبر 2011 بوقف العمل بمصانع موبكو، بما في ذلك المصنع القائم.

- تقدمت شركة موبكو بالطعن على القرارين (دعوى 2321 لسنة 1 قضائية) محكمة القضاء الإداري بالمنصورة، وكلفت المحكمة رئيس جامعة المنصورة بتشكيل لجنة لتقديم تقرير عن

الوضع البيئي للمصنع. أصدرت لجنة الجامعة تقريرها في فبراير 2012 والذي انتهى إلى عدم وجود تأثيرات بيئية سلبية للمصنع على البيئة المحيطة.

- صدر الحكم بإلغاء قرار مجلس الوزراء وقرار محافظ دمياط بتوقيف المصنع في 20 مارس، 2012، وتضمن الحكم فقرة تنص على أن هذا القضاء لا يجُبُّ توصيات لجنة البيئة وبناء عليه إلزام الشركة وجهة الإدارة بتلك التوصيات، وأصبح من حق الشركة- قانوناً- تشغيل المصنع واستكمال التوسعات وقد خسر الأهالي الطعن الذي تقدموا به ضد هذا الحكم.

- اعترض الأهالي على تنفيذ التوسعات قبل توفيق الشركة لأوضاعها، وقاموا بالتظاهر عقب صدورها كما قاموا بالاعتصام و منع العاملين من الدخول إلى الشركة وصعدوا في احتجاجاتهم ما دفع رئيس الوزراء كمال الجنزوري إلى إصدار قرار بعودة شركة موبكو للعمل شريطة وقف جميع التوسعات وتنفيذ جميع توصيات لجنة البيئة في 25 من إبريل 2012. وقد طعنت الشركة على هذا القرار.

- قدمت الشركة خطة لتوفيق الأوضاع وتناقشت اللجنة فيها وتم إدخال تعديلات عليها وقرارها من جانب وزارة البيئة. كما تم توقيع تعهد بين المجتمع المدني (الخصوم المتداخلين في الدعوى السابقة) وشركة موبكو في 12 من أغسطس 2012 تحت رعاية المحافظ ووزير البترول ومسئولي الأمن والجيش ينص على التزام الشركة بتوصيات لجنة البيئة والجدول الزمني، وإيقاف التوسعات تنفيذاً لقرار رئيس الوزراء، مقابل السماح لهم بتشغيل مصنع 3 (موبكو الأصلي).

-7 من سبتمبر 2012 قامت الشركة بنقل معدات ثقيلة إلى منطقة التوسعات، وهو ما اعتبره الأهالي علامة على نية الشركة استكمال العمل في التوسعات وأنها بذلك أخلت بالتعهد وكذلك خالفت قرار رئيس الوزراء. ومن ثم قام عدد من الأهالي بقطع الطريق وأجبروا الشركة على وقف العمل، وكذلك قاموا برفع دعوى ضد الشركة لإخلالها بالتعهد وبقرار رئيس الوزراء مطالبين بإيقاف التوسعات وبإزالة وتفكيك المنشآت ونقلها خارج دمياط.

- صدر في 29 سبتمبر 2013 قرار المحكمة الإدارية العليا بأحقية شركة "موبكو للأسمدة" في تشغيل التوسعات في مصنعي 1 و2 وبإلغاء حكم المحكمة الإدارية برفض الطعن المقام من



الشركة على قرار رئيس الوزراء الأسبق الدكتور كمال الجنزوري بتشغيل مصنع 3 ووقف عمل التوسعات.

مازال بعض الأهالي لآن، خصوصًا في القرى القريبة من المصنع، يرفضون السماح بتشغيل التوسعات لما يعتقدون في مخاطرها البيئية على الصحة وعلى الحياة.